# أثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في فاعلية نظام الرقابة الداخلية: دراسة ميدانية في شركات التأمين العاملة بالجمهورية اليمنية

الاستلام: 12/فبراير/2025
التحكيم: 9/مارس/2025
القبول: 23/أبريل/2025

عبدالله حسن الريمي المنهوري [1,*] Abdullah Hassan Al-Raimi Al-Manhouri [1,*]
علي مهدي لطف الأقذاري [2] Ali Mahdi Lutf Al-Aqdhari [2]

© 2026 University of Science and Technology, Sana'a, Yemen. This article can be distributed under the terms of the Creative Commons Attribution (CC BY) license, which permits unrestricted use, distribution, and reproduction in any medium, provided the original author and source are credited.

© 2026 جامعة العلوم والتكنولوجيا، صنعاء، اليمن. يمكن إعادة استخدام المادة المنشورة حسب رخصة مؤسسة المشاع الإبداعي من فئة (CC BY) شريطة الاستشهاد بالمؤلف والمجلة.

1 Associate Prof. of Accounting, University of Science and Technology, Sana'a, Yemen
1 MA Scholar in Accounting, University of Science and Technology, Sana'a, Yemen

1 أستاذ المحاسبة المشارك، كلية العلوم الإدارية، جامعة العلوم والتكنولوجيا، صنعاء، اليمن
2 باحث في المحاسبة، جامعة العلوم والتكنولوجيا، صنعاء، اليمن
* عنوان المراسلة: a.almnhori@ust.edu.ye


https://doi.org/10.59222/ustjmhs.4.2.4

# أثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في فاعلية نظام الرقابة الداخلية: دراسة ميدانية في شركات التأمين العاملة بالجمهورية اليمنية

## الملخص:

**هدفت الدراسة إلى تحديد الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وقياس أثرها في فاعلية نظام الرقابة الداخلية، وذلك من خلال دراسة ميدانية في شركات التأمين العاملة بالجمهورية اليمنية، وقد استخدمت الدراسة الاستبانة لجمع البيانات من المجتمع الذي يتكون من (163) مفردة في الإدارات المالية، وإدارات تكنولوجيا المعلومات (IT)، والإدارات الفنية، وذلك في (11) شركة تأمين عاملة في العاصمة صنعاء بالجمهورية اليمنية بأسلوب الحصر الشامل، وتم استخدام تحليل الانحدار البسيط والمتعدد لاختبار الفرضيات، وقد أظهرت نتائج الدراسة الميدانية وجود أثر إيجابي للخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وهي: (الملائمة، الموثوقية، القابلية للتحقق، والقابلية للمقارنة) في فاعلية نظام الرقابة الداخلية، وأن مصدر التأثير الإيجابي كان بسبب خاصية القابلية للمقارنة بدرجة كبيرة، يليها خاصية الملائمة، ثم خاصية القابلية للتحقق، وأخيرا خاصية الموثوقية. كما أظهرت نتائج الدراسة الميدانية أن بُعد المراقبة (المتابعة) هو الأقل مرتبة بين أبعاد فاعلية نظام الرقابة الداخلية، وأن بُعد (الموثوقية) هو الأقل مرتبة بين أبعاد الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية. وقد أوصت الدراسة بضرورة اهتمام شركات التأمين بفاعلية نظام الرقابة الداخلية، وذلك من خلال إجراء مراجعة دورية للنظام، والاهتمام بالإشراف والمتابعة؛ من أجل ضمان الكشف عن المخاطر والتحريفات المحتملة.**

**الكلمات المفتاحية: الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، فاعلية نظام الرقابة الداخلية، شركات التأمين، اليمن.**


https://doi.org/10.59222/ustjmhs.4.2.4

# The Impact of Qualitative Characteristics of Accounting Information on The Effectiveness of Internal Control System: A Field Study in Insurance Companies Operating in the Republic of Yemen

**Abstract:**

The study aimed to identify and measure the impact of the qualitative characteristics of accounting information on the effectiveness of the internal control system, a field study in insurance companies operating in the Republic of Yemen. The study used a questionnaire to collect data from the community consisting of (11) insurance companies operating in the Republic of Yemen using a comprehensive inventory method. The number of valid questionnaires for analysis was (163). Simple and multiple regression analysis was used to test the hypotheses. The results of the field study showed a positive impact of the qualitative characteristics of accounting information (relevance, truthfulness of expression (reliability), verifiability, and comparability) on the effectiveness of the internal control system. The source of the positive impact was largely due to the comparability characteristic, followed by the relevance characteristic, then the verifiability characteristic, and finally the truthfulness of expression characteristic (reliability).The results of the field study revealed that the follow-up is ranked the lowest among the dimensions of the effectiveness of the internal control system, and reliability is ranked the lowest among the dimensions of the qualitative characteristics of accounting information. The study recommends that insurance companies should pay attention to the effectiveness of their internal control systems by conducting periodic reviews of the system and focusing on monitoring and follow-up to ensure the detection of potential risks and distortions.

**Keywords:** qualitative characteristics of accounting information, effectiveness of internal control system, insurance companies, Yemen.


https://doi.org/10.59222/ustjmhs.4.2.4

## المقدمة:

تُعد قضية ضعف فاعلية نظام الرقابة الداخلية من أهم القضايا التي تعاني منها العديد من الشركات والمؤسسات، حيث يُعد انهيار شركات تأمين عالمية كشركة تشيودا وشركة كيوي لخدمات التأمين على الحياة من أشهر الفضائح المالية على مدى العقود الماضية، وقد انهارت شركة تشيودا لخدمات التأمين على الحياة عندما تجاوزت التزاماتها ما يعادل (27) مليار دولار أمريكي، كما انهارت شركة كيوي للتأمين على الحياة بعد ما عجزت عن سداد التزاماتها التي بلغت ما يعادل (42) مليار دولار أمريكي (حميدي، 2020؛ سلامة، 2017).

وفي السياق نفسه شهدت شركة التأمين PT. Asuransi Jiwasraya في إندونيسيا انهيارا ماليا حادا نتيجة عدة أسباب، من أهمها قصور نظام الرقابة الداخلية؛ مما أدى إلى عدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها بقيمة تراكمية تجاوزت (12) تريليون روبية، وأثر ذلك في تقلص قيمة الأصول من (25) تريليون روبية إلى (2) تريليون روبية (Thimann, 2014).

ويقصد بفاعلية نظام الرقابة الداخلية: النظام الذي يوفّر ضمانا معقولا لتحقيق الأهداف في واحدة أو أكثر من الفئات الثلاث الآتية: فاعلية وكفاءة العمليات، وموثوقية التقارير المالية، والالتزام بالقوانين واللوائح السارية، ويتحقق ذلك عندما: يكون مجلس الإدارة والإدارة العليا قد صمّما ونفّذا النظام بشكل يواجه المخاطر المهمة، وتكون مكونات الرقابة الداخلية الخمسة وهي: (بيئة الرقابة، تقييم المخاطر، الأنشطة الرقابية، المعلومات والاتصال، والمتابعة) موجودة، ومطبقة، وتعمل بشكل متكامل (The Committee of Sponsoring Organizations of the Tread way Commission [COSO], 2013).

وفيما يتعلق بالبيئة الرقابية في اليمن أوردت منظّمة الشفافية الدولية (2022) في تقريرها بعنوان "مؤشر مدركات الفساد" الذي أصدرته في 31 يناير لعام 2023، والذي أوضح: أن اليمن حصلت على 16 نقطة من 100 نقطة، وهي الأسوأ أداء في مكافحة الفساد، وتحتل المرتبة رقم (176) من عدد (180) دولة في مكافحة الفساد (Transparency International, 2023)، وفي السياق نفسه أشارت دراسة إبراهيم (2023) إلى وجود ضعف في البيئة الرقابية بشركات التأمين العاملة بالجمهورية اليمنية.

ولغرض تفعيل نظام الرقابة الداخلية توصلت دراسة العليمات (2020) إلى أن هنالك أثرا ذا دلالة إحصائية للخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية المتمثل بالآتي: (الملائمة، الموثوقية، قابلية التحقق، القابلية للمقارنة، التوقيت المناسب، قابلية الفهم) على فاعلية نظام الرقابة الداخلية؛ لذا فإن الهدف الذي تسعى إلى تحقيقه هذه الدراسة، يتمثل في: تحديد وقياس أثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في فاعلية نظام الرقابة الداخلية في شركات التأمين العاملة بالجمهورية اليمنية.

## الإطار النظري والدراسات السابقة:

### مفهوم فاعلية نظام الرقابة الداخلية:

يمكن تعريف فاعلية نظام الرقابة الداخلية بأنها: مجموعة من السياسات والعمليات والإجراءات التي تم تصميمها؛ لضمان موثوقية البيانات المالية للمنشأة (Lawson et al., 2017)، وتعرف فاعلية نظام الرقابة الداخلية بأنها "أداة مهمة تستخدمها المنظمات لتوصيل معلومات موثوقة للمستخدمين للتعبير عن القرارات المتعلقة بتوزيع الموارد وتقييم أداء الإدارة" (العشماوي، 2019، 41).أما لجنة رعاة المنظمات التابعة للجنة تريدواي فقد عرفت فاعلية نظام الرقابة الداخلية بقولها: يكون نظام الرقابة الداخلية فاعلا عندما يوفّر ضمانا معقولا لتحقيق الأهداف في واحدة أو أكثر من الفئات الثلاث الآتية: فاعلية وكفاءة العمليات، وموثوقية التقارير المالية، والالتزام بالقوانين واللوائح السارية، ويتحقق ذلك عندما: يكون مجلس الإدارة والإدارة العليا قد صمّما ونفّذا النظام بشكل يواجه المخاطر المهمة، وتكون مكونات


https://doi.org/10.59222/ustjmhs.4.2.4

الرقابة الداخلية الخمسة هي: (بيئة الرقابة، تقييم المخاطر، الأنشطة الرقابية، المعلومات والاتصال، والمتابعة) موجودة، ومطبقة، وتعمل بشكل متكامل (COSO, 2013).

مما سبق يمكن تعريف فاعلية نظام الرقابة الداخلية بأنها: قدرة نظام الرقابة الداخلية بمكوناته الخمسة وهي: (بيئة الرقابة، تقييم المخاطر، الأنشطة الرقابية، المعلومات والاتصال، والمتابعة) على تحقيق البرامج والأنشطة والأهداف المخطط لها بما يعزز بيئة العمل الداخلية للمنشأة المتمثلة في مجموعة من السياسات والعمليات والإجراءات التي تم تصميمها لزيادة قدرة المنشأة على اكتشاف الأخطاء والانحرافات، ومعالجتها بطريقة تضمن عدم وجودها في المستقبل، بأقل تكلفة ممكنة وأسرع وقت ممكن؛ وذلك كله من أجل التعامل الصحيح والبناء مع الأحداث الداخلية والخارجية للمنشأة.

## أهمية فاعلية نظام الرقابة الداخلية:

تمثل فاعلية نظام الرقابة الداخلية حجر الأساس في استمرارية الشركات؛ لذا ينبغي للشركات أن تركز على تطويرها وتحسينها؛ فهي أداة لضمان التنفيذ السليم للأعمال، وذلك بما يحقق الأهداف المتصلة بالمصداقية، والنزاهة، ودقة البيانات، والتقارير المالية، وحماية أصول الشركة من التلاعب (Christopher et al., 2009)، كما أن فاعلية نظام الرقابة الداخلية سيضمن التنبؤ بالأخطاء والاحتيال ومنعهما، وسيضمن أيضا الالتزام بالقوانين والإجراءات وإعداد التقارير المالية الموثوقة في الوقت المناسب (Wu et al., 2012).

## أهداف فاعلية نظام الرقابة الداخلية:

إن لدى إدارة المنظمة ثلاثة أهداف عامة في تصميم نظام فعال للرقابة الداخلية ذكرتها دراسة Arens et al. (2014)، وهي كالآتي:

1. أهداف العمليات: وهي تتعلق بفاعلية وكفاءة عمليات المنشأة، بما في ذلك أهداف الأداء التشغيلي والمالي، وحماية الأصول من الخسارة.
2. أهداف التقارير: وهي تتعلق بالتقارير المالية وغير المالية، الداخلية والخارجية، وقد تشمل الموثوقية أو حسن التوقيت أو الشفافية أو أي شروط أخرى على النحو المنصوص عليه والمحدد من قبل الجهات التنظيمية، أو من واضعي المعايير أو سياسات المنشأة.
3. أهداف الامتثال: وهي تتعلق بالالتزام بالقوانين واللوائح التي تخضع لها المنشأة.

ولتحقيق الأهداف العامة لفاعلية نظام الرقابة الداخلية هناك عدد من الأهداف التشغيلية المساعدة، وهي:

1. حماية الموجودات (INTOSAI, 2004).
2. دقة البيانات المحاسبية، وإمكانية الاعتماد عليها والكشف عنها في الوقت المناسب (الصحن وسرايا، 2006)
3. الالتزام بالتشريعات والسياسات الإدارية (السوافيري وآخرون، 2002).
4. الاستخدام الاقتصادي الكفء للموارد (دحدوح والقاضي، 2009).

## مميزات فاعلية نظام الرقابة الداخلية:

لكي نقول إن الشركة لديها نظام رقابة داخلي فعال، يجب أن يتوفر فيه ما يأتي (Seid, 2023):

1. الفصل بين الواجبات: إن نظام الرقابة الداخلية الجيد مبني على فكرة الفصل بين الوظائف، حيث ينبغي أن يتم تنفيذ المهام من قبل أشخاص مختلفين، ويجب أن يكون التفويض والصرف وحفظ السجلات من قبل أشخاص مختلفين، بحيث لا يستطيع شخص واحد إجراء معاملة من البداية إلى النهاية.


https://doi.org/10.59222/ustjmhs.4.2.4

2. التفويض والموافقة: لكي يعمل نظام الرقابة الداخلية بشكل جيد، يجب أن تتم الموافقة على جميع المعاملات النقدية من قبل شخص لديه القدر المناسب من المسؤولية بصورة لا تسمح بمنح السلطة لعدد كبير من الأشخاص، ويجب على مجلس الإدارة أن يتخذ قرارا بشأن حدود التفويض والتصريح.
3. نزاهة الموظفين: تعد نزاهة الموظفين الجزء الأكثر أهمية في الرقابة الجيدة، فالموظفون الذين لا يجيدون وظائفهم أو ليسوا صادقين يمكن أن يدمروا نظام الرقابة الداخلية.
4. تعتبر المستندات ذات الأرقام التسلسلية إحدى وسائل الرقابة الداخلية التي يمكن استخدامها في كثير من الحالات المختلفة، فالأرقام التسلسلية للشيكات وفواتير وسندات السداد والدفع وأوامر الشراء والمستندات التجارية الأخرى تعد مهمة للحفاظ على فاعلية رقابة داخلية.

وذكرت دراسة الصحن وآخرون (2007) أن هناك ثلاثة أبعاد لتشخيص مقياس الفاعلية، وهي كالآتي:

- البعد الأول: يرتبط بمدى ما يتمتع به الأفراد العاملون في المنظمة من مهارة عالية في عملهم، ومدى تطوير وتنمية أفكارهم بصفة مستمرة.
- البعد الثاني: يرتبط بالهيكل التنظيمي للمنظمة، وما يتميز به من مرونة واستقرار ووضوح.
- البعد الثالث: ويشمل الوسائل والغايات والأهداف لدى المنظمة التي ترتبط بمدى وجود تخطيط جيد للأهداف.

وفي السياق نفسه، أكدت دراسة Cameron وWhetten (1983) أنه من الجيد ربط ما تتطلبه الفاعلية عند دراسة الأداء في مختلف المجالات المالية والإدارية؛ نظرا لما تتطلبه الطبيعة المتشابكة لأهداف المنظمة وحاجات الأطراف المرتبطة بها من اهتمام، إذ يغطي ميدان الفاعلية أهداف أصحاب المصالح في المنظمة، ويعمل على قياس هذه الأهداف لمختلف الأطراف. أما دراسة Thompson (1994) فقد أكدت بأن أحد أهم محاور الأداء بجانب الكفاءة هو الفاعلية.

### مقاييس فاعلية نظام الرقابة الداخلية:

وبالنظر إلى الدراسات السابقة التي تناولت مقاييس فاعلية نظام الرقابة الداخلية، نلاحظ أن لجنة رعاية المنشآت (COSO, 2013)، ودراسة خبه (2020) أنهما تناولا مقياس البيئة الرقابية من خلال الالتزام بالنزاهة والقيم الأخلاقية، والرقابة والإشراف من قبل مجلس الإدارة، والهيكل التنظيمي، والسلطة والمسؤولية، وجذب وتطوير الأفراد الأكفاء، وفرض المساءلة.

أما مقياس تقييم المخاطر في المنشأة فقد تناولته لجنة رعاية المنشآت (COSO, 2013)، ودراسة خبه (2020)، وذلك من خلال تحديد الأهداف المناسبة، وتحديد وتحليل المخاطر، وتحديد وتحليل التغييرات الكمية.

أما مقياس الأنشطة الرقابية في المنشأة فقد تناولته لجنة رعاية المنشآت (COSO, 2013)، ودراسة خبه (2020)، وذلك من خلال اختيار وتطوير الأنشطة الرقابية، واختيار وتطوير الضوابط العامة على التكنولوجيا، ونشر السياسات والإجراءات.

أما مقياس المعلومات والاتصال فقد تناولته لجنة رعاية المنشآت (COSO, 2013)، ودراسة خبه (2020) وذلك من خلال: استخدام المعلومات ذات الصلة، والاتصال الخارجي، والاتصال الداخلي.

كما أن مقياس المراقبة (المتابعة) قد تناولته لجنة رعاية المنشآت (COSO, 2013)، ودراسة خبه (2020)، وذلك من خلال إجراء تقييمات مستمرة أو منفصلة، وتقييم وتبليغ أوجه القصور.

### الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية:

يقصد بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية: "الصفات النوعية التي يجب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية، وهي روح المعلومات المحاسبية التي تعطي مؤشرات عن جدوى وفائدة المعلومات، وينصب الاهتمام هنا على نوعية المعلومات والصفات التي يجب توافرها فيها" (الجعارات، 2012، 195). ووفقا

لدراسة Gelinas et al. (2018) فإن المعلومات تصبح مفيدة عندما تتمتع بخصائص الجودة التي يطلبها المستخدمون في اتخاذ القرارات القيمة، وفي تحقيق الأهداف التنظيمية.

مما سبق يمكن تعريف الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بأنها: تلك السمات والصفات التي يجب توافرها في المعلومات المحاسبية، وتزيد من فائدتها وفاعليتها، وبالتالي فإنها تلبي احتياجات مستخدميها، بما يمكنهم من الاعتماد عليها في اتخاذ قراراتهم وتحقيق الأهداف التنظيمية للمنشأة.

وبناء على الدراسات السابقة، كدراسة المعاضيدي وجميل (2022)، ودراسة هوام وسلامي (2019)، ودراسة حميدات (2019)، ودراسة رملي (2011) فإنه يجب أن تحتوي المعلومات المحاسبية على السمات والصفات الآتية:

1. ملائمة المعلومات المحاسبية:

تناول مفهوم الملائمة الإصدار الأخير من الإطار الفكري لمجلس معايير المحاسبة الدولية عام 2018م، باعتبارها الخاصية القادرة على إحداث فرق في القرارات التي يتخذها المستخدمون، ويمكن أن تكون المعلومات قادرة على إحداث فرق في القرار حتى لو اختار بعض المستخدمين عدم الاستفادة منها، فالمعلومات المناسبة هي التي تساعد مستخدميها على دعم توقعاتهم المستقبلية أو تصحيحها، وذلك من خلال إعداد تنبؤات حول نتائج الأحداث الماضية والحالية والمستقبلية، فضلا عن القدرة على تقديم التغذية الراجعة (IASB, 2018). ووفقا لدراسة المعاضيدي وجميل (2022) تكون المعلومات ملائمة عندما يكون لها تأثير واضح على القرارات الاقتصادية للمستخدمين، ويمكن أن يتم ذلك إما من خلال مساعدتهم على تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية، أو بإثبات الأحداث وتصحيحها، ووفقا لدراسة الجويفل (2011) يوجد دور لنظم المعلومات المحاسبية في تحقيق رقابة داخلية فاعلة في المؤسسات، وقد بينت الدراسة أن متغير ملائمة المعلومات هو أكثر المتغيرات تأثيرا على فاعلية الرقابة الداخلية، ووفقا لدراسة المعاضيدي وجميل (2022) تحتوي الخصائص الفرعية للملائمة على القيمة التنبؤية، والقيمة التأكيدية، والأهمية النسبية.

وفيما يتعلق بأثر خاصية ملائمة المعلومات المحاسبية، توصلت دراسة العليمات (2020) إلى وجود أثر ذي دلالة إحصائية لخاصية ملائمة المعلومات المحاسبية في فاعلية نظام الرقابة الداخلية، وأكدت دراسة الجويفل (2011) على أنه يوجد دور ذو دلالة احصائية لملائمة المعلومات في فاعلية نظام الرقابة الداخلية، كما أظهرت دراسة الشريدة والسامرائي (2021) أن الملائمة في المعلومات المحاسبية تسهم بشكل كبير في تعزيز فاعلية وكفاءة نظام الرقابة الداخلية، وهذا يعني أن خاصية ملائمة المعلومات المحاسبية تؤثر في فاعلية نظام الرقابة الداخلية.

2. موثوقية المعلومات المحاسبية:

عرف IASB (2018) التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية بأنه مدى تعبير التقارير المالية عن الظواهر بالكلمات والأرقام، وأن تكون هذه المعلومات مفيدة، وتعبر بصدق عن جوهر الأحداث الاقتصادية التي تهدف إلى التعبير عنها، ووفقا لدراسة المعاضيدي وجميل (2022) ودراسة هوام وسلامي (2019) وIASB (2018) فإن الخصائص الفرعية للموثوقية تتمثل في الاكتمال (الوصف الكامل)، والحياد (حيادية المعلومات)، والخلو من الأخطاء.

وفيما يتعلق بأثر خاصية موثوقية المعلومات المحاسبية توصلت دراسة Nguyen et al. (2023) إلى وجود علاقة إيجابية بين موثوقية المعلومات المحاسبية وفاعلية نظام الرقابة الداخلية، كما أظهرت نتائج دراسة كل من العليمات (2020) والشريدة والسامرائي (2021) وجود أثر ذي دلالة إحصائية لخاصية موثوقية المعلومات المحاسبية في فاعلية نظام الرقابة الداخلية.


https://doi.org/10.59222/ustjmhs.4.2.4

3. قابلية المعلومات المحاسبية للتحقق:

يقصد بقابلية المعلومات المحاسبية للتحقق درجة الاتفاق بين الأفراد المستقلين وذوي المعرفة الذين يقومون بعملية القياس باستخدام طرق القياس نفسها، أي مدى وجود درجة عالية من الإجماع بين المحاسبين المستقلين عندما يستخدمون طرق القياس نفسها، ويصلون إلى نتائج مماثلة للأحداث الاقتصادية (حميدات، 2019). وقد يكون التحقق مباشرا أو غير مباشر؛ إذ يكون التحقق مباشرا إذا تم التحقق من القيمة أو صنف معين، وذلك عن طريق الملاحظة المباشرة، مثل النقود الموجودة في الصندوق، ويكون التحقق غير مباشر إذا تم التدقيق والتحقق من مدخلات نماذج القياس المحاسبي، وإعادة حساب المخرجات باستخدام نفس الأساليب والمنهجية في الحساب؛ ومن أمثلة ذلك التحقق من مبلغ المخزون الدفتري أثناء فحص المدخلات (الكميات والتكاليف)، وإعادة حساب قيمة مخزون آخر المدة باستخدام نفس أسلوب التكلفة، بمعنى استخدام طريقة الوارد أولا صادر أولا (مجلس معايير المحاسبة الدولية، 2016).

وفيما يتعلق بأثر خاصية قابلية المعلومات المحاسبية للتحقق توصلت دراسة Neogy (2014) إلى أن خاصية قابلية التحقق للمعلومات المحاسبية في المنشأة تعزز من فاعلية نظام الرقابة الداخلية في تحقيق أهدافها، كما توصلت دراسة العليمات (2020) إلى وجود أثر ذي دلالة إحصائية لخاصية قابلية التحقق للمعلومات المحاسبية في فاعلية نظام الرقابة الداخلية.

4. قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة:

تعد قابلية المقارنة هي الخاصية النوعية المحسنة التي تمكن المستخدمين من تحديد وفهم أوجه التشابه والاختلاف بين العناصر، وعلى عكس الخصائص النوعية الأخرى فإن خاصية المقارنة لا ترتبط ببند واحد، بل تتطلب المقارنة مع وجود عنصرين على الأقل، وبالتالي فإن المعلومات الخاصة بالمنشأة الاقتصادية التي تقوم بإعداد القوائم المالية تكون أكثر فائدة إذا أمكن مقارنتها بمعلومات مماثلة عن كيانات أخرى أو مقارنة بمعلومات مماثلة لنفس الكيان في فترات مختلفة (IASB, 2018)، بمعنى آخر يجب أن تمنح هذه الخاصية المستخدمين الداخليين أو الخارجيين للقوائم المالية القدرة على القيام بعمليات المقارنة للقوائم المالية للمنشأة، وذلك خلال فترة إعدادها أو الفترات السابقة، ليتمكنوا من تحديد المركز المالي للمنشأة، وتقييم وضعها المالي، كما يجب أن توفر لهم القدرة على إجراء المقارنات مع الكيانات الاقتصادية الأخرى العاملة في نفس المجال في السوق. ويلاحظ أن قابلية المقارنة لا تعني التطابق التام، ولكن تعني أن الأشياء المتشابهة يجب أن تظهر متطابقة، والأشياء المختلفة يجب أن تظهر مختلفة (رملي، 2011)، وذكر IASB (2018) أن جودة المعلومات هي التي تمكن المستخدمين من تحديد أوجه التشابه والاختلاف في التقارير المالية لشركتين، مما يؤثر بشكل أساسي على جودة التقارير المالية. وفي السياق نفسه أشارت دراسة Kim (2020) إلى أنه كلما كانت الأساليب والتقنيات المحاسبية تتميز بالثبات وعدم القابلية للتغيير، زادت الاستفادة من المعلومات المحاسبية لأغراض المقارنة.

وفيما يتعلق بأثر خاصية قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة توصلت دراسة Nguyen et al. (2023)، ودراسة Ajao وOluwadamilola (2020) إلى وجود علاقة إيجابية بين قابلية مقارنة المعلومات المحاسبية، وفاعلية نظام الرقابة الداخلية، كما توصلت دراسة العليمات (2020) إلى وجود أثر ذي دلالة إحصائية لخاصية القابلية للمقارنة للمعلومات المحاسبية في فاعلية نظام الرقابة الداخلية.

مما سبق عرضه يتضح جليا الأثر الإيجابي لتوافر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في فاعلية نظام الرقابة الداخلية.


https://doi.org/10.59222/ustjmhs.4.2.4

**النظريات المفسرة لمتغيرات الدراسة:**

**أولا: نظرية الوكالة:**

**تعرّف نظرية الوكالة بأنها: عقد يقوم بموجبه أحد الأطراف (المديرون أو المساهمون) بإشراك طرف آخر (الوكلاء أو المدراء)؛ لأداء بعض الخدمات نيابة عن الموكل، وتوضح نظرية الوكالة العلاقة بين المساهمين والإدارة في الشركة، حيث يقوم المساهمين بانتخاب مجلس الإدارة، الذي بدوره ينتخب فريق الإدارة لتنفيذ قرارات العمل اليومية الروتينية (Madhani, 2017)، ويؤكد Arwinge (2013) على أن مجرد تصميم أو إنشاء أنظمة الرقابة الداخلية لا يقلل من تكلفة الوكالة، وأن الجانب المهم في فاعلية الرقابة الداخلية هو توفر المعلومات، والالتزام من قبل المسؤولين بجودتها، كما أظهرت نظرية الوكالة الدور المهم والإيجابي للخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في فاعلية نظام الرقابة الداخلية في المؤسسات، فنظرية الوكالة تنظر إلى فاعلية نظام الرقابة الداخلية؛ كونها تحافظ على العلاقة بين الملاك والمدراء، وبالتالي فهي تحتاج إلى معلومات تتسم بالملائمة، والمصداقية، والقابلية للمقارنة، والقابلية للتحقق، وهذه الخصائص تسهم في تعزيز الضوابط الرقابية داخل المنظمة، وبناء على ذلك يمكن تطبيق نظرية الوكالة؛ لفهم: كيف أن المعلومات المحاسبية الجيدة تعمل على تفعيل نظام الرقابة الداخلية في المؤسسات.**

**ثانيا: نظرية الطوارئ:**

**تعرف نظرية الطوارئ، بأنها النظرية التي تدرس الطريقة المثلى التي يمكن من خلالها تنظيم الشركة، وتعتمد هذه الطريقة على نوع البيئة التي تعمل فيها الشركة؛ ومن أجل ضمان كفاءة وفعالية الأنشطة وموثوقية المعلومات والامتثال للقوانين المعمول بها، تطالب الشركات بضوابط داخلية كافية، ومع ذلك، تفترض العديد من الأطر (COSO وCoCo وما إلى ذلك): أن الحاجة إلى الرقابة الداخلية تختلف وفقا لخصائص الشركة، وهذا يتفق مع نظرية الطوارئ التي توضح أن كل منظمة يجب أن تختار نظام الرقابة الأكثر ملائمة، مع مراعاة خصائص الطوارئ؛ ولذا لابد من دراسة خصائص الطوارئ التي تختارها الشركات لتكييف هيكل الرقابة الداخلية الخاص بها، وما إذا كان ذلك يؤدي إلى تقييم أكثر ملائمة لفعالية الرقابة من قبل الإدارة؛ ولذا يجب على الإدارة توفير الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية؛ للتأكد من كفاية وفاعلية نظام الرقابة الداخلية في بعض المواقف الطارئة (Jokipii, 2010)؛ وبناء على ذلك يمكن تطبيق نظرية الطوارئ؛ لفهم: كيف أن المعلومات المحاسبية الجيدة تعمل على تفعيل نظام الرقابة الداخلية في المؤسسات.**

## مشكلة الدراسة:

**يواجه قطاع التأمين في اليمن العديد من الصعوبات والمعوقات؛ حيث صرح نائب رئيس الاتحاد اليمني للتأمين (مدير عام الشركة الإسلامية اليمنية للتأمين) بتاريخ 12 أغسطس للعام 2024م لمجلة المصارف الاقتصادية أن قطاع التأمين في اليمن يواجه العديد من الصعوبات والمعوقات؛ نتيجة استمرار الاضطرابات السياسية التي أثرت سلبا على شركات التأمين، متسببة في تراجع رؤوس أموالها إلى نحو 40% من قيمتها الفعلية، إضافة إلى انسحاب شركات إعادة التأمين الخارجية، وارتفاع التعويضات المدفوعة، وانخفاض نمو الأقساط المكتتبة، ووجود معوقات موضوعية تعود إلى أسباب تشريعية وقانونية حالت دون تطبيق قانون التأمين الإلزامي (جمعية البنوك اليمنية، 2024)، وهو ما يعكس حجم التحديات التي تواجه قطاع التأمين.**

**وفيما يتعلق بنظام الرقابة الداخلية في شركات التأمين العاملة بالجمهورية اليمنية توصلت دراسة الجابري (2014) إلى عدة نتائج من أهمها: وجود قصور في نظام الرقابة الداخلية، وأرجعت السبب في ذلك إلى: ضعف الإلمام من المدققين باللوائح والأنظمة والقوانين الخاصة بالمنشأة، وضعف التأهيل والتدريب المستمر لاكتساب المهارات اللازمة لمواكبة التطورات الحديثة، وضعف التواصل مع مجلس الإدارة**


https://doi.org/10.59222/ustjmhs.4.2.4

أو لجنة التدقيق، وضعف الوضوح في الإجراءات والتعليمات الرقابية من قبل الإدارة التنفيذية، وعدم كفاية المستندات الورقية في بعض مراحل النظام الالكتروني.

وفي السياق نفسه، أشارت دراسة الهاملي (2019)، إلى وجود أوجه قصور جوهرية في نظام الرقابة الداخلية في شركات التأمين العاملة بالجمهورية اليمنية، وقد تمثلت في: تقصير مجالس الإدارة في أداء دورها الرقابي، وعدم عقد الاجتماعات السنوية للجمعيات العمومية في بعض الشركات، وعدم إجراء تحريات كافية عن شركات إعادة التأمين الخارجية، وغياب الإجراءات الوقائية الفعالة تجاه المخاطر المتوقعة، وقلة الخبرة الكافية لدى الكادر، وعدم رصد الأداء الرقابي بصورة دورية، إضافة الى صعوبة الحصول على معلومات موثوقة عن المؤمن لهم، أو الشيء محل التأمين، ولاسيما في حالة التأمين على أصول مادية، وهذا يكلف الشركات مبالغ تعويضية وخسائر كبيرة؛ مما أدى إلى تعرض الشركات لمخاطر غير مدروسة، أسفر عن خسائر مالية فادحة، كالخسائر التي حصلت للشركة العربية للتأمين في اليمن. كما أشارت دراسة إبراهيم (2023) إلى وجود ضعف في البيئة الرقابية في شركات التأمين العاملة بالجمهورية اليمنية، ويتمثل في عدم توافر الأنظمة المالية، والتأمينية، والاكتوارية المتطورة، بالإضافة إلى النقص في الموارد البشرية المؤهلة، لا سيما المتخصصين في العلوم الاكتوارية، وغياب استخدام الأساليب الحديثة في قياس مخاطر التأمين، إلى جانب عدم تحديث السياسات والإجراءات والقوانين المنظمة لأعمال التأمين.

إضافة إلى ما سبق، قام الباحثان بعمل نزول ميداني للتأكد من أصالة المشكلة، وذلك من خلال إجراء مقابلة شخصية مع مسؤول وحدة الرقابة على شركات التأمين العاملة بالجمهورية اليمنية، وأجاب بأن: "الاضطرابات السياسية والاقتصادية أثرت سلبا على فاعلية نظام الرقابة الداخلية في شركات التأمين؛ حيث لوحظ تراجع في التقييم الدوري لتطبيق السياسات والإجراءات الرقابية، وضعف دعم الإدارة العليا لتطوير وتحسين نظام الرقابة الداخلية، وغياب التدريب والتأهيل للموظفين، وعدم وضوح فصل الواجبات والمسؤوليات، فضلا عن غياب قسم تدقيق مستقل في الشركات يتبع مجلس الإدارة، ويتولى الإشراف على نظام الرقابة الداخلية، إضافة إلى ذلك تم رصد قصور في إدارة المخاطر، وضعف فاعلية تقييمها للمخاطر المحتملة، كما يوجد قصور في البرامج المستخدمة لدعم نظام الرقابة الداخلية، وضعف الوعي بأهمية فاعليته، وغياب التقييم المستمر، والمراجعة الدورية لنظام الرقابة الداخلية بما يضمن تحديثه وتحسين أدائه".

وللحد من هذه المشكلة ذكرت دراسة العليمات (2020)، أن الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية تُعد من العوامل الأساسية التي تسهم في دعم هيكل الرقابة الداخلية داخل المؤسسات، فالمعلومات المحاسبية يجب أن تتمتع بصفات، مثل: الملاءمة، والموثوقية، والقابلية للفهم، والقابلية للمقارنة؛ وذلك لضمان فعاليتها في دعم عمليات نظام الرقابة الداخلية. وبناء عليه تتناول هذه الدراسة أثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في فاعلية نظام الرقابة الداخلية في شركات التأمين العاملة بالجمهورية اليمنية.

## تساؤلات الدراسة:

على ضوء ما سبق يمكن تحديد مشكلة الدارسة في التساؤلات الرئيسة الآتية:

1. التساؤل الأول: ما مستوى فاعلية نظام الرقابة الداخلية في شركات التأمين العاملة بالجمهورية اليمنية؟
2. التساؤل الثاني: ما مستوى توافر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في شركات التأمين العاملة بالجمهورية اليمنية؟
3. التساؤل الثالث: ما أثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في فاعلية نظام الرقابة الداخلية في شركات التأمين العاملة بالجمهورية اليمنية؟


https://doi.org/10.59222/ustjmhs.4.2.4

ويتفرع من هذا التساؤل الثالث الرئيس التساؤلات الفرعية الآتية:

- ما أثر خاصية ملائمة المعلومات المحاسبية في فاعلية نظام الرقابة الداخلية في شركات التأمين العاملة بالجمهورية اليمنية؟
- ما أثر خاصية موثوقية المعلومات المحاسبية في فاعلية نظام الرقابة الداخلية في شركات التأمين العاملة بالجمهورية اليمنية؟
- ما أثر خاصية قابلية تحقق المعلومات المحاسبية في فاعلية نظام الرقابة الداخلية في شركات التأمين العاملة بالجمهورية اليمنية؟
- ما أثر خاصية قابلية مقارنة المعلومات المحاسبية في فاعلية نظام الرقابة الداخلية في شركات التأمين العاملة بالجمهورية اليمنية؟

## أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الرئيسة الآتية:

1. الهدف الأول: تحديد مستوى فاعلية نظام الرقابة الداخلية في شركات التأمين العاملة بالجمهورية اليمنية.
2. الهدف الثاني: تحديد توافر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في شركات التأمين العاملة بالجمهورية اليمنية.
3. الهدف الثالث: قياس أثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في فاعلية نظام الرقابة الداخلية في شركات التأمين العاملة بالجمهورية اليمنية.

وتحقيقا لهذا الهدف الرئيس فقد تم تجزئته إلى الأهداف الفرعية الآتية:

- قياس أثر خاصية ملائمة المعلومات المحاسبية في فاعلية نظام الرقابة الداخلية في شركات التأمين العاملة بالجمهورية اليمنية.
- قياس أثر خاصية موثوقية المعلومات المحاسبية في فاعلية نظام الرقابة الداخلية في شركات التأمين العاملة بالجمهورية اليمنية.
- قياس أثر خاصية قابلية تحقق المعلومات المحاسبية في فاعلية نظام الرقابة الداخلية في شركات التأمين العاملة بالجمهورية اليمنية.
- قياس أثر خاصية قابلية مقارنة المعلومات المحاسبية في فاعلية نظام الرقابة الداخلية في شركات التأمين العاملة بالجمهورية اليمنية.

## أهمية الدراسة:

**أولا: الأهمية النظرية:**

تتمثل الاهمية النظرية للدراسة في عدة جوانب، ويمكن إبرازها في الآتي:

1. إثراء الفكر المحاسبي من خلال إبراز قضية فاعلية نظام الرقابة الداخلية (كمتغير تابع)، وأثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية (كمتغير مستقل) في حل مشكلة فاعلية نظام الرقابة الداخلية.
2. تأصيل أثر المتغير المستقل على المتغير التابع بواسطة النظريات؛ حيث أكدت نظرية الوكالة ونظرية الطوارئ أن الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية لها تأثير على فاعلية نظام الرقابة الداخلية.
3. تقديم نموذج معرفي جديد يستند على نظرية الوكالة ونظرية الطوارئ، ويوضح أثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في فاعلية نظام الرقابة الداخلية، وهو ما لم تتطرق إليه الدراسات السابقة في اليمن، بحسب علم الباحثين.

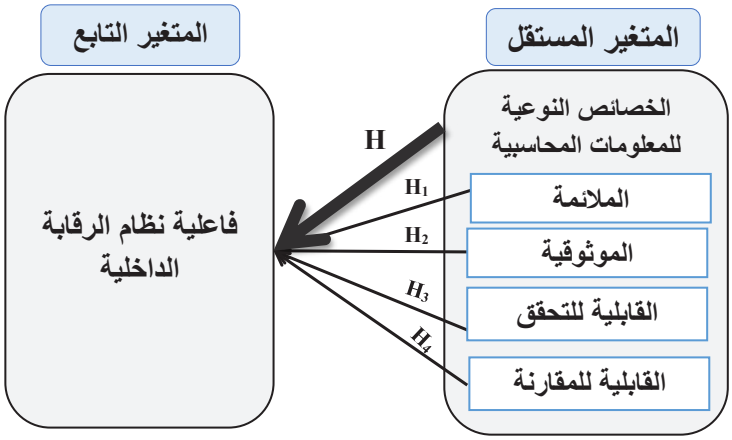

https://doi.org/10.59222/ustjmhs.4.2.4

**ثانيا: الأهمية العملية:**

1. **توفر هذه الدراسة مقاييس استرشاديه للإدارة والموظفين، والمراجعين في شركات التأمين، والأطراف الأخرى، وأصحاب المصالح؛ وذلك لقياس توافر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، وتوضح أثرها كأداة لتحسين فاعلية نظام الرقابة الداخلية.**
2. **توفر هذه الدراسة مؤشرات الإدارة العامة للرقابة على شركات التأمين، كجهة إشرافية ورقابية على أنشطة شركات التأمين؛ لقياس فاعلية نظام الرقابة الداخلية والخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.**
3. **تسهم الدراسة في تقديم بعض التوصيات الملائمة للجهات المنظمة لقطاع التأمين ولمهنة المحاسبة والأجهزة الرقابية، والتي قد تساعدهم على تعزيز الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، بما يدعم تحقيق فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية.**

## النموذج المعرفي:

**يمكن توضيح علاقة متغيرات الدراسة من خلال النموذج المعرفي في الشكل (1):**




**شكل (1): النموذج المعرفي للدراسة**

## فرضيات الدراسة:

**بناء على العلاقة بين متغيرات الدراسة التي تم تناولها في النموذج المعرفي للدراسة، فقد تم صياغة فرضيات الدراسة الحالية استنادا إلى دراسة كل من: الجويفل** (2011)، **والمولى** (2017)، وAhmed وMuhammed (2018)، وAjao وOluwadamilola (2020)، و.Arfismanda et al (2021)، و.Monteiro et al (2021)، و.Florid et al (2023)، و.Jarah et al (2023)، و.Nguyen et al (2023)، و.Widiasalwa et al (2024)، **التي توصلت جميعها إلى أن نظم المعلومات المحاسبية وما تنتجه من معلومات محاسبية ذات خصائص نوعية تسهم إيجابا في فاعلية نظام الرقابة الداخلية، وبناء عليه يمكن صياغة الفرضية الرئيسة كالآتي:**

**H يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى** ($\alpha \leq 0.05$) **للخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في فاعلية نظام الرقابة الداخلية في شركات التأمين العاملة بالجمهورية اليمنية.**

**ويتفرع منها الفرضيات الفرعية الآتية:**

**H.1 يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لخاصية ملائمة المعلومات المحاسبية في فاعلية نظام الرقابة الداخلية في شركات التأمين العاملة بالجمهورية اليمنية.**

**H.2 يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لخاصية موثوقية المعلومات المحاسبية في فاعلية نظام الرقابة الداخلية في شركات التأمين العاملة بالجمهورية اليمنية.**

**H.3 يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لخاصية قابلية تحقق المعلومات المحاسبية في فاعلية نظام الرقابة الداخلية في شركات التأمين العاملة بالجمهورية اليمنية.**

**H.4 يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لخاصية قابلية مقارنة المعلومات المحاسبية في فاعلية نظام الرقابة الداخلية في شركات التأمين العاملة بالجمهورية اليمنية.**

## التعريفات الإجرائية لمصطلحات الدراسة:

**يمكن تعريف المتغيرات الموضحة في نموذج الدراسة إجرائيا على النحو الآتي:**

**أولا: مصطلحات المتغير التابع (فاعلية نظام الرقابة الداخلية):**

1. **فاعلية نظام الرقابة الداخلية: هي قدرة محتويات نظام الرقابة الداخلية، وهي: (بيئة الرقابة، وتقييم المخاطر، وأنشطة الرقابة، والمعلومات والاتصالات، والمراقبة والمتابعة) على تحقيق البرامج والأنشطة والأهداف المخطط لها، بما يعزز بيئة العمل الداخلية للمنشأة، المتمثلة في مجموعة من السياسات والعمليات والإجراءات التي تم تصميمها لزيادة قدرة المنشأة على اكتشاف الأخطاء والانحرافات، ومعالجتها بطريقة تضمن عدم وجودها في المستقبل، بأقل تكلفة ممكنة وأسرع وقت ممكن؛ وذلك كله من أجل التعامل الصحيح والبناء مع الأحداث الداخلية والخارجية للمنشأة.**
2. **بيئة الرقابة: هي مجموعة من المعايير والعمليات والهياكل التي توفر الأساس لتنفيذ الرقابة الداخلية في جميع أنحاء المنظمة، بحيث تهتم البيئة الرقابية بالتصرفات والسياسات والإجراءات التي تعكس التوجه العام للإدارة العليا والمديرين وأصحاب المنشأة تجاه الرقابة الداخلية وأهميتها، وتتمثل العوامل البيئية للرقابة الداخلية في الحوكمة، والقيمة الأخلاقية والنزاهة، وأسلوب التشغيل الإداري، والكفاءة، والهيكل التنظيمي، وإجراءات وممارسات الموارد البشرية (توماس وهنكي، 2009)**
3. **تقييم المخاطر: هي عملية ديناميكية ومتكررة لتحديد وتقييم المخاطر التي تهدد تحقيق الأهداف، وتعتبر المخاطر التي تواجه تحقيق هذه الأهداف من جميع أنحاء المنشأة ذات صلة بمستويات تحمل المخاطر المحددة (COSO, 2013).**
4. **أنشطة الرقابة: هي تلك السياسات والإجراءات التي تساعد الإدارة على تخفيف المخاطر؛ من أجل ضمان تحقيق الأهداف الخاصة بالمؤسسة، وتأمين الرقابة الداخلية (حسبان، 2009).**
5. **المعلومات والاتصالات: هي تلك البيانات التي حصلت عليها الإدارة من مصادر داخلية وخارجية، فقامت بتنظيمها ومعالجتها، بحيث تصبح ذات معنى، ويمكن استخدامها لدعم مكونات الرقابة الداخلية لتعزيز التواصل الداخلي والخارجي (خبه، 2020).**
6. **المراقبة (المتابعة): هي تقييمات دورية أو مستمرة تقوم الإدارة بها للتأكد من أن الأنظمة الرقابية تعمل بكفاءة وفقا لأهدافها، وتقوم بتعديلها بشكل مناسب لمواجهة التغيرات في الظروف، وتتضمن عملية المراقبة تقييم وتصميم وتنفيذ الأنظمة الرقابية بشكل مستمر، مع اتخاذ الإجراءات التصحيحية (الوردات، 2006).**


https://doi.org/10.59222/ustjmhs.4.2.4

**ثانيا: مصطلحات المتغير المستقل (الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية):**

1. **الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية: هي تلك السمات والصفات المتمثلة في: (الملائمة، والموثوقية، والقابلية للتحقق، والقابلية للمقارنة) التي يجب توافرها في المعلومات المحاسبية، وتزيد من فائدتها وفاعليتها، وبالتالي فإنها تلبي احتياجات مستخدميها بما يمكنهم من الاعتماد عليها في اتخاذ قراراتهم وتحقيق الأهداف التنظيمية للمنشأة.**
2. **ملائمة المعلومات المحاسبية: هي المعلومات المحاسبية التي تساعد مستخدميها في دعم توقعاتهم المستقبلية أو تصحيحها، وذلك من خلال إعداد تنبؤات حول نتائج الأحداث الماضية والحالية والمستقبلية، فضلا عن القدرة على تقديم التغذية الراجعة (IASB, 2018).**
3. **موثوقية المعلومات المحاسبية: هي التي تعبر عن مدى موثوقية التقارير المالية عن الظواهر بالكلمات والأرقام، وأن تكون هذه المعلومات مفيدة، وتعبر بصدق عن جوهر الأحداث الاقتصادية التي تهدف إلى التعبير عنها (IASB, 2018).**
4. **قابلية المعلومات المحاسبية للتحقق: هي درجة الاتفاق بين الأفراد المستقلين وذوي المعرفة الذين يقومون بعملية القياس باستخدام طرق القياس نفسها، ويحصلون على نتائج مماثلة للأحداث الاقتصادية (مجلس معايير المحاسبة الدولية، 2016؛ حميدات، 2019).**
5. **قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة: هي الخاصية النوعية المحسنة التي تمكن المستخدمين الداخليين أو الخارجيين من تحديد وفهم أوجه التشابه والاختلاف بين العناصر، وبالتالي فإن المعلومات الخاصة بالمنشأة الاقتصادية التي تقوم بإعداد القوائم المالية تكون أكثر فائدة إذا أمكن مقارنتها بمعلومات مماثلة عن كيانات أخرى، أو مقارنة بمعلومات مماثلة للكيان نفسه في فترات مختلفة (IASB, 2018؛ رملي، 2011).**

## منهجية الدراسة وإجراءاتها:

**منهج الدراسة:**

**هدفت هذه الدراسة إلى تحديد الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وقياس أثرها في فاعلية نظام الرقابة الداخلية في شركات التأمين العاملة بالجمهورية اليمنية، وقد تم تحقيق هذا الهدف باستخدام المنهج الوصفي التحليلي؛ لمناسبته لطبيعة هذه الدراسة.**

**مجتمع الدراسة:**

**يتمثل مجتمع هذه الدراسة في شركات التأمين العاملة في الجمهورية اليمنية المستجيبة والمتواجدة في العاصمة صنعاء، وعددها (11) شركة، وقد تم استخدام أسلوب الحصر الشامل، حيث تم توزيع الاستبانة على العاملين في الإدارات المالية، وإدارات تكنولوجيا المعلومات (IT)، والإدارات الفنية في شركات التأمين المستجيبة والمتواجدة في العاصمة صنعاء، والجدول (1) يوضح ذلك.**

**جدول (1): مجتمع الدراسة**

| م | البيان | الإدارة المالية | إدارة تكنولوجيا المعلومات (IT) | الإدارات الفنية | الإجمالي |
|---|---|---|---|---|---|
| 1 | شركة مأرب اليمنية للتأمين | 10 | 3 | 6 | 19 |
| 2 | الشركة اليمنية العامة للتأمين | 2 | 1 | 3 | 6 |
| 3 | الشركة المتحدة للتأمين | 19 | 4 | 1 | 24 |
| 4 | شركة سبأ للتأمين | 7 | 1 | 5 | 13 |
| 5 | شركة اليمن للتأمين | 7 | 3 | 10 | 20 |
| 6 | الشركة الإسلامية للتأمين | 8 | 3 | 10 | 21 |
| 7 | المتخصصة للتامين الصحي | 9 | 1 | 1 | 11 |


https://doi.org/10.59222/ustjmhs.4.2.4

جدول (1): يتبع

| م | البيان | الإدارة المالية | إدارة تكنولوجيا المعلومات (IT) | الإدارات الفنية | الإجمالي |
|---|---|---|---|---|---|
| 8 | اليمنية القطرية للتأمين | 8 | 1 | 2 | 11 |
| 9 | شركة كاك للتأمين | 11 | 5 | 1 | 17 |
| 10 | شركة جلوبال للتامين | 8 | 2 | 5 | 15 |
| 11 | حياة للتامين الصحي | 5 | 1 | 0 | 6 |
| | الإجمالي | 94 | 25 | 44 | 163 |

المصدر: الاتحاد اليمني للتأمين (2024)؛ والنزول الميداني.

## إعداد أداة جمع البيانات:

تم الاعتماد على الاستبانة لجمع البيانات الأولية، والتي تعد مقياسا لبيان أثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في فاعلية نظام الرقابة الداخلية، وقد تم ضبط بنود الاستبانة عن طريق مجموعة من المحكمين، بلغ عددهم (15) محكما متخصصا في الجانب الأكاديمي والمهني في موضوع الدراسة، وتم صياغة الاستبانة بعد مراعاة الأسس اللازمة لصياغتها المتمثلة في: تحديد محاور الاستبانة الرئيسة، وفي صياغة أسئلة تغطي جميع أبعاد ومؤشرات الدراسة، وتم تقسيم الأسئلة إلى مجموعات بما يتناسب مع: المتغيرات، وأبعادها، ومؤشراتها، مع تجنب الأسئلة المركبة أو ذات المدلول الغامض، بالإضافة إلى التدرج فيها من العام إلى الخاص (Sekaran & Bougie, 2010)، وبناء عليه فقد تم تقسيم الاستبانة إلى فقرات تندرج ضمن أبعادها، كما هو موضح في الجدول (2).

جدول (2): محاور الاستبانة وعدد فقراتها

| المتغير/ البعُد | عدد الفقرات |
|---|---|
| بيئة الرقابة | 9 |
| تقييم المخاطر | 6 |
| الأنشطة الرقابية | 6 |
| المعلومات والاتصال | 6 |
| المراقبة (المتابعة) | 6 |
| المتغير التابع: فاعلية نظام الرقابة الداخلية | 33 |
| الملائمة | 9 |
| الموثوقية | 10 |
| قابلية المقارنة | 7 |
| قابلية التحقق | 4 |
| المتغير المستقل: الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية | 30 |

## وحدة التحليل:

وفقا لمجتمع الدراسة فإن وحدة التحليل للدراسة تتمثل في المنظمة، وهي: (شركة التأمين العاملة بالجمهورية اليمنية) التي تم فيها تحديد الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية؛ لمعرفة أثرها في فاعلية نظام الرقابة الداخلية، وتم جمع البيانات المتعلقة بمتغيرات الدراسة من خلال الأفراد العاملين في الإدارات الآتية: (الإدارة المالية، وإدارة تكنولوجيا المعلومات، والإدارات الفنية).

## صدق الأداة وثباتها:

تم حساب الصدق البنائي والثبات للأداة، كما في الجدول (3).


https://doi.org/10.59222/ustjmhs.4.2.4

جدول (3): نتائج معامل الارتباط بين كل بعد والمتغير الذي ينتمي إليه ودرجة الثبات

| المتغير | البعد | درجة الارتباط | الثبات | مستوى الدلالة |
|---|---|---|---|---|
| فاعلية نظام الرقابة الداخلية | بيئة الرقابة | .857** | 0.890 | 0.000 |
| | تقييم المخاطر | .852** | 0.827 | 0.000 |
| | الأنشطة الرقابية | .874** | 0.823 | 0.000 |
| | المعلومات والاتصال | .902** | 0.830 | 0.000 |
| | المراقبة (المتابعة) | .810** | 0.875 | 0.000 |
| فاعلية نظام الرقابة الداخلية | | | 0.954 | 0.000 |
| الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية | الملائمة | .804** | 0.859 | 0.000 |
| | الموثوقية | .847** | 0.933 | 0.000 |
| | قابلية المقارنة | .871** | 0.881 | 0.000 |
| | قابلية التحقق | .871** | 0.818 | 0.000 |
| الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية | | | 0.951 | 0.000 |

** وجود ارتباط ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($p \leq 0.01$).

يتضح من الجدول (3) أنَّ جميع الأبعاد جاءت مرتبطة بمتغيراتها بدرجة ارتباط موجبة عالية وذات دلالة إحصائية تتراوح بين (0.804) و(0.902) بشكل عام؛ ما يشير إلى عدم وجود أبعاد قد تضعف من المصداقية البنائية للمتغيرات، كما يتضح من الجدول (3) أن قيمة معامل الثبات (ألفا كرونباخ) لأبعاد ومتغيرات الدراسة تراوحت بين (0.818) و(0.954)، وهي بذلك أكبر من 60%، وقد تجاوزت الحد الأدنى الذي حدده Nunnally (1978)، كما أنها تدل على أن أبعاد الدراسة ومتغيراتها تتمتع بثبات عال، وهي قيمة مقبولة، وتقدم مستوى ثقة ملائم لمتغيرات الدراسة وأبعادها.

## البيانات الديموغرافية للمستجيبين:

في هذا الجزء تم مناقشة المعلومات العامة (الديموغرافية) للمستجيبين، والتي تتضمن العمر، والمؤهل العلمي، والتخصص، وسنوات الخدمة في الشركة، والإدارة الوظيفية، والمستوى الوظيفي، والجدول (4) يُوضح التحليل الوصفي للبيانات الديموغرافية.

جدول (4): التحليل الوصفي للبيانات الديموغرافية

| المتغير | الفئة | التكرار | النسبة |
|---|---|---|---|
| العمر | أقل من 25 سنة | 12 | % 7.36 |
| | من 25 – 35 سنة | 71 | % 43.56 |
| | من 36 – 45 سنة | 61 | % 37.42 |
| | أكثر من 45 سنة | 19 | % 11.66 |
| | الإجمالي | 163 | % 100 |
| المؤهل العلمي | بكالوريوس | 125 | % 76.69 |
| | ماجستير | 27 | % 16.56 |
| | دكتوراه | 1 | % 0.61 |
| | اخرى | 10 | % 6.13 |
| | الإجمالي | 163 | % 100 |


https://doi.org/10.59222/ustjmhs.4.2.4

جدول (4): يتبع

| المتغير | الفئة | التكرار | النسبة |
|---|---|---|---|
| التخصص | محاسبة | 71 | % 43.56 |
| | إدارة اعمال | 25 | % 15.34 |
| | علوم مالية ومصرفية | 15 | % 9.20 |
| | نظم معلومات IT | 31 | % 19.02 |
| | أخرى | 21 | % 12.88 |
| | **الإجمالي** | 163 | % 100 |
| الإدارة الوظيفية | الإدارة المالية | 94 | % 57.67 |
| | الادارات الفنية | 44 | % 26.99 |
| | إدارة تكنولوجيا المعلومات IT | 25 | % 15.34 |
| | **الإجمالي** | 163 | % 100 |
| المستوى الوظيفي | مدير عام/ نائب | 2 | % 1.23 |
| | مدير إدارة | 22 | % 13.50 |
| | رئيس قسم | 28 | % 17.18 |
| | مراجع | 31 | % 19.02 |
| | مختص / محاسب | 69 | % 42.33 |
| | أخرى | 11 | % 6.75 |
| | **الإجمالي** | 163 | % 100 |
| سنوات الخدمة في الشركة | أقل من 5 سنوات | 46 | % 28.22 |
| | من (5 – 10) سنوات | 39 | % 23.93 |
| | من (11 – 15) سنة | 40 | % 24.54 |
| | أكثر من 15 سنة | 38 | % 23.31 |
| | **الإجمالي** | 163 | %100 |

**يتضح من الجدول (4) أن الفئة العمرية من 25 – 35 سنة حصلت على أعلى استجابة بإجمالي عدد (71) مستجيبا، وبنسبة (43.56%) من إجمالي المستجيبين، في حين أن الفئة أقل من 25 سنة كانت الأقل عددا من المستجيبين بإجمالي عدد (12) مستجيبا ويمثلون (7.36%).**

**ويتضح من النتائج أن نسبة (88.44%) من أفراد عينة الدراسة كانت أعمارهم (45 سنة فأقل)؛ ما يعني أن أغلب أفراد العينة من الفئة الشابة، ويمكن تفسير ذلك أن طبيعة العمل في الشركات محل الدراسة تحتاج إلى أغلبية شابة.**

**ويوضح الجدول (4) أن أغلبية أفراد العينة حاصلين على درجة البكالوريوس بنسبة (78.79%)، يليهم فئة الحاصلين على مؤهل الماجستير بنسبة (16.56%)، فيما جاءت فئة المؤهل العلمي أخرى بنسبة (6.13%)، وأخيرا جاءت فئة المؤهل العلمي دكتوراه بنسبة (0.61%)، ويمكن تفسير أن حملة المؤهل العلمي بكالوريوس كانت الأعلى نسبة؛ لكون المؤهل بكالوريوس هو الأكثر طلبا في التوظيف في الشركات بشكل عام، وفي الشركات محل الدراسة بشكل خاص.**

**ويوضح الجدول (4) أن نسبة (43.56%) من أفراد العينة تخصصهم محاسبة، يليهم أصحاب تخصص نظم المعلومات IT بنسبة (19.02%)، يليهم أصحاب تخصص إدارة الأعمال بنسبة (15.34%)، فيما جاءت فئة التخصص أخرى بنسبة (12.88%)، أخيرا فئة علوم مالية ومصرفية بنسبة (9.20%).**


https://doi.org/10.59222/ustjmhs.4.2.4

ويوضح الجدول (4) أن نسبة (57.67%) من أفراد العينة من موظفي الإدارة المالية، يليهم موظفو الإدارات الفنية بنسبة (26.99%)، يليهم موظفو إدارة تكنولوجيا المعلومات بنسبة (15.34%).

ويوضح الجدول (4) أن نسبة (42.33%) من أفراد العينة مستواهم الوظيفي محاسب أو مختص، تليها فئة المستوى الوظيفي مراجع بنسبة (19.02%)، تليها فئة المسمى الوظيفي رئيس قسم بنسبة (17.18%)، فيما جاءت فئة المسمى الوظيفي مدير إدارة بنسبة (13.50%)، تليها فئة المستوى الوظيفي أخرى بنسبة (6.75%)، أخيرا فئة مدير عام/ نائبه بنسبة (1.23%).

ويتضح من الجدول (4) أن نسبة (28.22%) خبرتهم (أقل من 5 سنوات)، ونسبة (24.54%) خبرتهم بين 11 إلى 15 سنة، فيما نسبة (23.93%) خبرتهم بين 5 إلى 10 سنوات، وأخيرا (23.31%) خبرتهم أكثر من 15 سنة.

**الأساليب الإحصائية المستخدمة:**

للإجابة عن أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها قام الباحثان باستخدام عدة أساليب إحصائية، وهي: المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري، والتكرارات، والنسب المئوية، ومعامل ارتباط بيرسون (Pearson)، ومعامل الثبات (ألفا كرونباخ)، واختبار تحليل الانحدار الخطي البسيط والمتعدد.

## عرض نتائج الدراسة ومناقشتها:

**أولا: التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة:**

يُبين الجدول (5) المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري، ونسبة المتوسط، لاستجابة مجتمع الدراسة لأبعاد متغير فاعلية نظام الرقابة الداخلية: (بيئة الرقابة، وتقييم المخاطر، والأنشطة الرقابية، والمعلومات والاتصال، والمراقبة (المتابعة))، وكذا أبعاد الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية: (الملائمة، والموثوقية، وقابلية المقارنة، وقابلية التحقق).

جدول (5): نتائج التحليل الوصفي لمتغيري فاعلية نظام الرقابة الداخلية والخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

| م | المتغير/البعد | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | النسبة | التقدير اللفظي | الرتبة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | بيئة الرقابة | 3.80 | 0.654 | % 75.95 | موافق | 3 |
| 2 | تقييم المخاطر | 3.82 | 0.611 | % 76.40 | موافق | 2 |
| 3 | الأنشطة الرقابية | 3.82 | 0.575 | % 76.40 | موافق | 2 |
| 4 | المعلومات والاتصال | 3.85 | 0.646 | % 77.01 | موافق | 1 |
| 5 | المراقبة (المتابعة) | 3.77 | 0.639 | % 75.36 | موافق | 4 |
| | فاعلية نظام الرقابة الداخلية | 3.81 | 0.537 | % 76.23 | موافق | |
| 1 | الملائمة | 3.92 | 0.506 | % 78.45 | موافق | 2 |
| 2 | الموثوقية | 3.91 | 0.620 | % 78.21 | موافق | 4 |
| 3 | قابلية المقارنة | 4.01 | 0.593 | % 80.30 | موافق | 1 |
| 4 | قابلية التحقق | 3.92 | 0.620 | % 78.40 | موافق | 3 |
| | الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية | 3.94 | 0.497 | % 78.84 | موافق | 3.94 |

يتضح من الجدول (5) أن مستوى فاعلية نظام الرقابة الداخلية بكافة أبعادها: بيئة الرقابة، وتقييم المخاطر، والأنشطة الرقابية، والمعلومات والاتصال، والمراقبة (المتابعة) في شركات التأمين العاملة بالجمهورية اليمنية كان مرتفعا، حيث بلغ المتوسط الحسابي لمتغير" فاعلية نظام الرقابة الداخلية" (3.81)، وأهمية نسبية (76.23%)، وانحراف معياري (0.537)، وتشير هذه النتيجة إلى أن أفراد المجتمع


https://doi.org/10.59222/ustjmhs.4.2.4

يرون أن توفر أبعاد فاعلية نظام الرقابة الداخلية في شركات التأمين العاملة بالجمهورية اليمنية كان (مرتفعا).كما يتضح من الجدول (5) أن جميع أبعاد فاعلية نظام الرقابة الداخلية متوفرة بدرجة مرتفعة، وقد جاء في المرتبة الأولى بُعد المعلومات والاتصال، بينما جاء في المرتبة الثانية بُعدي الأنشطة الرقابية وتقييم المخاطر، وقد جاء في المرتبة الثالثة بُعد بيئة الرقابة، بينما جاء في المرتبة الأخيرة بُعد المراقبة (المتابعة)، وتشير هذه النتيجة إلى أن بُعد المراقبة (المتابعة) كان مرتفعا ولكنه جاء في المرتبة الأخيرة؛ ما يعني أن الإشراف والمراقبة والمتابعة في فاعلية نظام الرقابة الداخلية بحاجة إلى اهتمام أكبر من قبل إدارات شركات التأمين العاملة بالجمهورية اليمنية.

كما يتضح من الجدول (5) أن مستوى توافر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بأبعادها: (الملائمة، الموثوقية، قابلية المقارنة، قابلية التحقق) في شركات التأمين العاملة بالجمهورية اليمنية كان مرتفعا، حيث بلغ المتوسط الحسابي لإجمالي متغير الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية (3.94)، وأهمية نسبية (78.84%)، وانحراف معياري (0.497)، وتشير هذه النتيجة إلى أن أفراد المجتمع يرون أن توافر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في شركات التأمين العاملة بالجمهورية اليمنية كان (مرتفعا).كما يتضح من الجدول (5) أن جميع أبعاد الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية متوفرة بدرجة مرتفعة، وقد جاء في المرتبة الأولى بُعد قابلية المقارنة، بينما جاء في المرتبة الثانية بُعد الملائمة، وقد جاء في المرتبة الثالثة بُعد قابلية التحقق، بينما جاء في المرتبة الأخيرة بُعد الموثوقية، وتشير هذه النتيجة إلى أن بُعد الموثوقية كان مرتفعا ولكنه جاء في المرتبة الأخيرة؛ ما يعني أن صدق وشفافية المعلومات المحاسبية بحاجة إلى اهتمام أكبر من قبل إدارات شركات التأمين العاملة بالجمهورية اليمنية.

## ثانيا: اختبار فرضيات الدراسة ومناقشتها:

تم استخدام تحليل الانحدار البسيط لاختبار فرضية الدراسة الرئيسة؛ والتي تنص على أنه "يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) للخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في فاعلية نظام الرقابة الداخلية في شركات التأمين العاملة بالجمهورية اليمنية" والجدول (6) يوضح نتيجة الاختبار للفرضية الرئيسة.

جدول (6): تحليل الانحدار البسيط لفرضية الدراسة الرئيسة

| النموذج | R الارتباط | $R^2$ معامل التحديد | F. Test القوة التفسيرية | Sig. الأهمية النسبية | Beta حجم الأثر | Sig. الأهمية النسبية |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | .699 | 0.489 | 153.964 | *0.000 | .699 | *0.000 |

* أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) فأقل.

يتضح من الجدول (6) وجود أثر إيجابي ذي دلالة إحصائية للخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في فاعلية نظام الرقابة الداخلية في شركات التأمين العاملة بالجمهورية اليمنية، فقيمة معامل التحديد ($R^2$) البالغة (0.489)، تشير إلى أن الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بأبعادها فسرت ما نسبته (48.90%) من التغيرات التي تحدث في فاعلية نظام الرقابة الداخلية في شركات التأمين العاملة بالجمهورية اليمنية، وهذه النتيجة تعني أن (51.10%) من التغيرات التي تحدث في فاعلية نظام الرقابة الداخلية تعود إلى عوامل أخرى لم يتم الإشارة إليها في النموذج، كما تفسر قيمة حجم الأثر Beta التي بلغت (0.699)، وأن الزيادة بنسبة (100%) في مستوى توافر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في شركات التأمين العاملة بالجمهورية اليمنية ستؤدي إلى زيادة بمقدار (69.90%) في فاعلية نظام الرقابة الداخلية، ويؤكد معنوية هذا الأثر قيمة F المحسوبة التي بلغت (153.964) عند مستوى دلالة (0.05)، كما أن معامل الارتباط (R) البالغة (0.699) تشير إلى وجود علاقة ارتباط طردي قوي ذات دلالة إحصائية بين (الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية) و(فاعلية نظام الرقابة الداخلية)


https://doi.org/10.59222/ustjmhs.4.2.4

في شـركات التأمين العاملـة بالجمهورية اليمنية، وهذا يؤكد وجود أثـر ذي دلالة إحصائية للخصائص النوعية للمعلومات المحاسـبية في فاعلية نظام الرقابة الداخلية في شـركات التأمين العاملة بالجمهورية اليمنية؛ ما يعني قبول الفرضية الرئيسـية للدراسـة، وهذه النتيجة تتوافق مع نظرية الوكالة ودراسة كل من العليمـات (2020)، وAjao وOluwadamilola (2020)، وآل طه وجمعة (2016)، والشـريدة والسامرائي (2021).

وقد تم استخدام تحليل الانحدار المتعدد في التعرف على مقدار الاختلاف الموجود في المتغير التابع والذي يمكـن تفسيره عن طريق مجموعة من المتغيرات المسـتقلة، كما أن الانحدار المتعـدد ضروري أيضا للتنبؤ بالقيم المحتملة للمتغير المستقل (Sekaran & Bougie, 2010)، وفيما يأتي اختبار الفرضيات الفرعية للفرضية الرئيسة، كما في الجدول (7).

جدول (7): أثر المتغيرات المستقلة في المتغير التابع

| النموذج | المتغيرات | المعاملات غير المعيارية | | المعاملات المعيارية | قيمة | مستوى |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | β | الخطأ المعياري | بيتا Beta | T | الدلالة |
| 1 | الثابت | 0.820 | 0.257 | | 3.194 | 0.002 |
| | الملائمة | 0.196 | 0.088 | 0.185 | 2.240 | 0.026 |
| | الموثوقية | 0.157 | 0.075 | 0.181 | 2.100 | 0.037 |
| | قابلية التحقق | 0.175 | 0.086 | 0.203 | 2.041 | 0.043 |
| | قابلية المقارنة | 0.229 | 0.091 | 0.253 | 2.531 | 0.012 |

فيمـا يتعلق بالفرضية الفرعية الأولى: يتضح من الجـدول (7) وجود أثر ذي دلالة إحصائية لخاصية الملائمـة في فاعلية نظام الرقابة الداخلية في شـركات التأمين العاملـة بالجمهورية اليمنية، حيث بلغت قيمـة معامـل الانحدار β (0.196)، وكانت قيمـة T (2.240) دالة إحصائيا عند مسـتوى دلالة أقل أو يسـاوي (0.05)، وهذا يشير إلى أن الزيادة في مسـتوى توفر خاصية الملائمة في شـركات التأمين بنسبة (100%) ستؤدي إلى زيادة بمقدار (19.6%) في فاعلية نظام الرقابة الداخلية، وبالتالي نقبل الفرضية الفرعيـة الأولى للدراسـة، التي تنص علـى أن: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مسـتوى ($\alpha \leq 0.05$) لخاصيـة ملائمة المعلومات المحاسـبية في فاعليـة نظام الرقابة الداخلية في شـركات التـأمين العاملة بالجمهورية اليمنية، وهذه النتيجة تدعم الفرضية الرئيسـة، وتتفق مع نظرية الوكالة ودراسة كلٍ من العليمات (2020)، والجويفل (2011)، والشريدة والسامرائي (2021).

وفيمـا يتعلق بالفرضية الفرعية الثانية: يتضح من الجدول (7) وجود أثر ذي دلالة إحصائية لخاصية الموثوقية في فاعلية نظام الرقابة الداخلية في شـركات التأمين العاملة بالجمهورية اليمنية، حيث بلغت قيمة معامل الانحدار β (0.157)، وكانت قيمة T (2.100) دالة احصائيا عند مستوى دلالة اقل أو يساوي (0.05) وهذا يشير الى أن الزيادة في مسـتوى توفر خاصية الموثوقية في شركات التأمين بنسبة (100%) ستؤدي إلى زيادة بمقدار (15.7%) في فاعلية نظام الرقابة الداخلية، وبالتالي نقبل الفرضية الفرعية الثانيـة للدراسـة التي تنص على أن: يوجد أثـر ذو دلالة إحصائية عند مسـتوى ($\alpha \leq 0.05$) لخاصية موثوقية المعلومات المحاسـبية في فاعلية نظام الرقابة الداخلية في شـركات التأمين العاملة بالجمهورية اليمنية، وهذه النتيجة تدعم الفرضية الرئيسـة، وتتفق مع نظرية الوكالة، ونظرية الطوارئ ودراسـة كل من: Ahmed وMuhammed (2018)، و.Nguyen et al (2023)، والعليمات (2020)، والشريدة والسامرائي (2021).

وفيمـا يتعلق بالفرضية الفرعية الثالثة: يتضح من الجدول (7) وجود أثر ذي دلالة إحصائية لخاصية قابلية التحقق في فاعلية نظام الرقابة الداخلية في شـركات التأمين العاملة بالجمهورية اليمنية، حيث بلغت قيمة معامل الانحدار β (0.175)، وكانت قيمة T (2.041) دالة إحصائيا عند مسـتوى دلالة أقل أو يسـاوي (0.05)، وهذا يشير إلى أن الزيادة في مسـتوى توفر خاصية قابلية التحقق في شركات التأمين

بنسبة (100%) وستؤدي إلى زيادةٌ بمقدار (17.50%) في فاعلية نظام الرقابة الداخلية، وبالتالي نقبل الفرضية الفرعية الثالثة للدراسة التي تنص على أن: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لخاصية قابلية تحقق المعلومات المحاسبية في فاعلية نظام الرقابة الداخلية في شركات التأمين العاملة بالجمهورية اليمنية. وتدعم هذه النتيجة الفرضية الرئيسة، وتتفق مع دراسة كلٍ من Neogy (2014)، والعليمات (2020).

وفيما يتعلق بالفرضية الفرعية الرابعة: يتضح من الجدول (7) وجود أثر ذي دلالة إحصائية لخاصية قابلية المقارنة في فاعلية نظام الرقابة الداخلية في شركات التأمين العاملة بالجمهورية اليمنية، حيث بلغت قيمة معامل الانحدار β (0.229)، وكانت قيمة T (2.531) دالة إحصائيا عند مستوى دلالة أقل أو يساوي (0.05)، وهذا يشير الى أن الزيادةُ في مستوى توفر خاصية قابلية المقارنة في شركات التأمين بنسبة (100%) ستؤدي إلى زيادةُ بمقدار (22.90%) في فاعلية نظام الرقابة الداخلية، وبالتالي نقبل الفرضية الفرعية الرابعة للدراسة التي تنص على أنه: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لخاصية قابلية مقارنة المعلومات المحاسبية في فاعلية نظام الرقابة الداخلية في شركات التأمين العاملة بالجمهورية اليمنية. وتدعم هذه النتيجة الفرضية الرئيسة، وتتفق مع دراسة كلٍ من Nguyen et al. (2023) وAjao وOluwadamilola (2020)، والعليمات (2020).

## الاستنتاجات:

أظهرت نتائج الدراسة الميدانية الآتي:

1. أن مستوى توافر فاعلية نظام الرقابة الداخلية جاء بدرجة مرتفعة، ويمكن الاستنتاج من ذلك أن هناك حرصا مرتفعا من قبل إدارات شركات التأمين العاملة بالجمهورية اليمنية بفاعلية نظام الرقابة الداخلية.
2. أن مستوى توافر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية جاء بدرجة مرتفعة، ويمكن الاستنتاج من ذلك أن هناك اهتماما مرتفعا من قبل إدارات شركات التأمين العاملة بالجمهورية اليمنية بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.
3. أن بُعد المراقبة (المتابعة) هو الأقل مرتبة بين أبعاد فاعلية نظام الرقابة الداخلية، ويمكن الاستنتاج من ذلك أن هناك احتمالية وجود حاجة للمراقبة والمتابعة من قبل إدارات شركات التأمين العاملة بالجمهورية اليمنية.
4. أن بُعد الموثوقية هو الأقل مرتبة بين أبعاد الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، ويمكن الاستنتاج من ذلك أن هناك احتمالية وجود اهتمام أكثر لتوفير صدق وشفافية المعلومات المحاسبية من قبل إدارات شركات التأمين العاملة بالجمهورية اليمنية.
5. وجود أثر ايجابي ذي دلالة إحصائية للخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في فاعلية نظام الرقابة الداخلية في شركات التأمين العاملة بالجمهورية اليمنية، ويمكن الاستنتاج من ذلك أهمية توافر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في شركات التأمين العاملة بالجمهورية اليمنية؛ لتستطيع من خلالها اكتشاف نقاط القوة والضعف في أنظمة الرقابة الداخلية الخاصة بها.
6. أن مصدر التأثير الإيجابي للخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في فاعلية نظام الرقابة الداخلية في شركات التأمين العاملة بالجمهورية اليمنية كان بسبب خاصية قابلية المقارنة بدرجة كبيرةُ، يليها خاصية الملائمة، ثم خاصية قابلية التحقق، وأخيرا خاصية الموثوقية. ويمكن الاستنتاج من ذلك أنه كلما حرصت الشركات على توفير هذه الخصائص أدى ذلك إلى زيادةُ فاعلية نظام الرقابة الداخلية في شركات التأمين العاملة بالجمهورية اليمنية.


https://doi.org/10.59222/ustjmhs.4.2.4

## التوصيات:

في ضوء نتائج الدراسة الميدانية واستنتاجاتها فإنه يتوجب على شركات التأمين ووزارة الصناعة والتجارة اليمنية العمل بما توصي به الدراسة الحالية، وذلك على:

1. ضرورة تأهيل المحاسبين والمراجعين بالبيئة اليمنية فيما يتعلق بفاعلية أنظمة الرقابة الداخلية للشركات، وذلك من خلال إقامة دورات تدريبية؛ من أجل اكتشاف نقاط القوة، والعمل على تعزيزها، واكتشاف نقاط الضعف، والعمل على تلافيها.
2. إجراء مراجعة مستمرة لنظام الرقابة الداخلية؛ وذلك لضمان فاعليته في الكشف عن المخاطر والتحريفات المحتملة.
3. إجراء تقييم لمستوى جودة المعلومات المحاسبية بشكل مستمر، وتحديد جوانب الضعف والقصور، والعمل على التغلب عليها.
4. تفعيل آليات للإفصاح عن جودة المعلومات المحاسبية بما يعزز من فاعلية نظام الرقابة الداخلية.
5. تحديث "تعليمات مهنة تدقيق ومراجعة الحسابات"، لتواكب التطورات والتحديثات الخاصة بمراجعة أنظمة الرقابة الداخلية الواردة في إطار كوسو؛ لضمان كفاءتها وفاعليتها.

## الإسهام البحثي:

قام عبد الله المنهوري وعلى الاقذاري بوضع المقدمة، وبناء الخلفية النظرية، وصياغة المشكلة البحثية، وتحديد المنهجية، وقام علي الاقذاري بجمع وتحليل البيانات، وقام كلاهما بعرض وتفسير النتائج ومناقشتها، وصياغة الاستنتاجات والتوصيات، ومراجعة المسودة النهائية للبحث.

## المراجع:

إبراهيم، صادق محمد (2023)، *تأثير مقومات عقود التأمين في تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 17 (القياس والاعتراف): دراسة ميدانية على شركات التأمين في الجمهورية اليمنية* [رسالة ماجستير، جامعة العلوم والتكنولوجيا، صنعاء، اليمن].

الاتحاد اليمني للتأمين. (2024)، *إحصائيات سوق التأمين في اليمن*. https://yifye.org

آل طه، صفوان قصي عبد الحليم، وجمعة، تيسير محمد (2016)، تقويم نظام الرقابة الداخلية على وفق المعلومات المحاسبية المظللة، *مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية*، *22*(93)، 507-529.

توماس، وليم، وهنكي، امرسون (2009)، *المراجعة بين النظرية والتطبيق*، تعريب احمد حامد، وكمال الدين سعيد، جدة، السعودية: دار المريخ للنشر.

الجابري، محمد علي محمد (2014)، *تقييم دور المدقق الداخلي في تحسين نظام الرقابة الداخلية لنظم المعلومات المحاسبية في شركات التأمين العاملة في اليمن* [رسالة ماجستير، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، صنعاء، اليمن].

الجعارات، خالد جمال. (2012)، وضع نموذج مقترح لخصائص المعلومات المالية ذات الجودة العالية: دراسة نظرية تحليلية، *مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة*، (33)، 187-219.

جمعية البنوك اليمنية. (2024، 12 أغسطس)، نائب رئيس الاتحاد اليمني للتأمين.. مدير عام الشركة الإسلامية اليمنية للتأمين الأستاذ حافظ الباقري: قطاع التأمين في اليمن يواجه العديد من الصعوبات والمعوقات. *مجلة المصارف*، (34). https://shorturl.at/7pLDP

الجويفل، أحمد سلامة سليمان (2011)، *دور نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في تحقيق فاعلية الرقابة الداخلية في المصارف الإسلامية الأردنية* [رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن].

حسبان، عطا الله احمد سويلم (2009)، *التدقيق والرقابة الداخلية في بيئة نظم المعلومات المحاسبية*، عمان، الأردن: دار الراية للنشر والتوزيع.


https://doi.org/10.59222/ustjmhs.4.2.4

حميـدات، جمعـة فلاح (2019)، *خبير المعايير الدولية لأعـداد التقارير الماليـة IFRS EXPERT*، عمان، الأردن: المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين.

حميـدي، زينـب عباس (2020)، دور المعيار الدولي رقم (17) في المحاسـبة عن شـركات التأمين: دراسـة تطبيقية في شركة التأمين الوطنية، *مجلة الإدارة والاقتصاد*، (126)، 227-248.

خبه، عبدالإله احمد احمد (2020)، *أثر تطبيق معايير صفات التدقيق الداخلي في فاعلية نظام الرقابة الداخلية: دراسة ميدانية في البنوك العاملة في الجمهورية اليمنية* [رسالة ماجستير، جامعة العلوم والتكنولوجيا، صنعاء، اليمن].

دحدوح، حـسين، والقاضي، حـسين (2009)، *مراجعة الحسـابات المتقدمة الإطار النظـري والإجراءات العملية*، عمان، الأردن: دار الثقافة.

رملي، فياض حمزة (2011)، *نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة - مدخل معاصر لأغراض ترشيد القرارات الإدارية*، الخرطوم: شركة مطابع السودان للعملة.

سلامـة، ياسـر (2017)، *إصـدار محـاسبي تفاعلـي، مرحبـا IFRS17*. https://www.ktab3ndna.com/2019/08/ifrs17.html

السوافيري، فتحي رزق، محمد، سمير كامل، ومصطفى، محمود مراد (2002)، *الاتجاهات الحديثة في الرقابة والمراجعة الداخلية*، الإسكندرية، مصر: دار الجامعة الجديدة للنشر.

الشـريدة، نادية عبدالجبار، والسـامرائي، عمار عصام (2021)، دور اسـتخدام تقنية الانظمة المحاسبية المؤتمتـة في تعزيز كفـاءة نظام الرقابة الداخلية وفاعليته: دراسـة تحليليـة لعينة من الموظفين العاملين في أقسـام المحاسـبة والتدقيق في الجامعات البحرينية، *مجلة دراسـات محاسـبية ومالية*، *16* (عدد خاص)، 120-156.

الصحن، عبدالفتاح محمد، سـرايا، محمد السـيد، وشـحاته، السيد شـحاته (2007)، *الرقابة والمراجعة الداخلية الحديثة*، الإسكندرية، مصر: الدار الجامعية للنشر والتوزيع.

الصحن، عبدالفتاح محمد، وسرايا، محمد السيد (2006)، *الرقابة والمراجعة الداخلية: المفاهيم والأسس العلمية*، الإسكندرية، مصر: الدار الجامعية للنشر والتوزيع.

العشماوي، شريف علي (2019)، تحسين فاعلية نظم الرقابة الداخلية في البنوك المصرية في ضوء مقررات بازل. *المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية*، *10* (1/2)، 33-83.

العليمات، عبدالله، راشد (2020)، *أثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية على فاعلية نظام الرقابة الداخلية من وجهة نظر مدققي ديوان المحاسـبة في الجامعات الحكومية الأردنية* [رسـالة ماجستير، جامعة آل البيت، الأردن].

مجلس معايير المحاسبة الدولية. (2016)، *المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية*، مجلس معايير المحاسبة الدولية.

المعاضيدي، وعدالله معن، وجميل، سـنان زهير (2022)، تأثير العـملات الرقمية على الخصائص النوعية المعلومات المحاسـبية: دراسـة تحليلية لآراء عينة من الأكاديميين في العراق، *المجلة العربية للنشـر العلمي*، *5* (50)، 1361-1380.

منظّمة الشـفافية الدولية. (2022)، *مؤشر مدركات الفسـاد*. https://www.transparency.org/en/cpi/2022/index/yem

المـولى، أميرة حمدنا الله فضل (2017)، *أثر نظم المعلومات المحاسـبية على كفـاءة الرقابة الداخلية في المصارف السودانية: دراسة حالة بنك فيصل الإسلامي* [رسالة ماجستير، جامعة النيلين، السودان].

الهاملي، عادل علي (2019)، *أثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسـبية في تقييم نظام ادارة المخاطر: دراسـة ميدانية في شـركات التأمين العاملة بالجمهورية اليمنية* [رسـالة ماجسـتير، جامعة العلوم والتكنولوجيا، صنعاء، اليمن].


https://doi.org/10.59222/ustjmhs.4.2.4

هـوام، جمعة، وسلامي، مـنير (2019)، **الإطار المفاهيمـي للنظام المحـاسبي المالي بين النظرية والقواعد التشريعية**، *مجلة رماح للبحوث والدراسات*، (32)، 209–236.

الـوردات، خلف عبدالله (2006)، *التدقيق الداخلي بين النظرية والتدقيق*، عمان، الأردن: الوراق للنشـر والتوزيع.

Ahmed, A. M., & Muhammed, A. A. (2018). Internal control systems & its relationships with the financial performance in telecommunication companies: A case study of Asiacell . *International Journal of Scientific and Technology Research, 7*(11), 82-88.

Ajao, O. S., & Oluwadamilola, A. O. (2020). Internal control systems and quality of financial reporting in insurance industry in Nigeria. *Journal of Finance and Accounting, 8*(5), 212-220.

Arens, A. A., Elder, R. J., & Beasley, M. S. (2014). *Auditing and assurance services: An integrated approach* (15th ed.). London: Pearson Education.

Arfismanda, C., Irwadi, M., & Hendarmin, R. R. (2021). The effect of accounting information system and internal control system on the quality of financial reports at PT Semen Baturaja (Persero) Tbk. *International Journal of Community Service & Engagement, 2*(3), 48-59.

Arwinge, O. (2013). *Internal control: A study of concept and themes*. Heidelberg, Germany: Physica-Verlag Heidelberg.

Cameron, K. S., & Whetten, D. A. (1983). Organizational effectiveness: One model or several? In K. S. Cameron & D. A. Whetten (Eds.), *Organizational effectiveness: A comparison of multiple models* (pp. 1–24). Academic Press: Academic Press. https://doi.org/10.1016/B978-0-12-157180-1.50006-9

Christopher, J., Sarens, G., & Leung, P. (2009). A critical analysis of the independence of the internal audit function: evidence from Australia. *Accounting, Auditing & Accountability Journal, 22*(2), 200-220.

COSO (The Committee of Sponsoring Organizations of the Tread way Commission). (2013). *Internal Control - Integrated Framework*. https://www.coso.org/guidance-on-ic

Florid, M. I., Hendra, R. F., & Purnamasari, P. (2023). The influence of accounting information systems, internal control systems and the implementation of good corporate governance in efforts to prevent fraud. *Return: Study of Management, Economic and Bussines, 2*(2), 106-117.

Gelinas, U. J., Dull, R. B., & Wheeler, P. (2018). *Accounting information systems* (11th ed.). Australia: Cengage AU.

IASB (International Accounting Standards Board). (2018). *Conceptual framework for financial reporting*. https://shorturl.at/80wym

INTOSAI (International Organization of Supreme Audit Institutions). (2004). *Guidelines for Internal Control Standards for the public sector*. Internal Control Standards Committee, Vienna. https://www.issai.org/wp-content/uploads/2019/08/intosai_gov_9100_e.pdf

Jarah, B. A. F., Zaqeeba, N., Al-Jarrah, M. F. M., Al Badarin, A. M., & Almatarneh, Z. (2023). The mediating effect of the internal control system on the relationship between the accounting information system and employee performance in Jordan Islamic banks. *Economies, 11*(3), 77. https://doi.org/10.3390/economies11030077

Jokipii, A. (2010). Determinants and consequences of internal control in firms: A contingency theory based analysis. *Journal of Management & Governance, 14*, 115-144.

Kim, Y. S. (2020). The effect of consistency in accounting choices on financial statement comparability: Evidence from South Korea. *Global Business & Finance Review, 25*(3), 19-33.

Lawson, B. P., Muriel, L., & Sanders, P. R. (2017). A survey on firms' implementation of COSO's 2013 Internal Control–Integrated Framework. *Research in Accounting Regulation, 29*(1), 30-43.

Madhani, P. M. (2017). Diverse roles of corporate board: Review of various corporate governance theories. The IUP *Journal of Corporate Governance, 16*(2), 7-28.

Monteiro, A. P., Vale, J., Silva, A., & Pereira, C. (2021). Impact of the internal control and accounting systems on the financial information usefulness: The role of the financial information quality. *Academy of Strategic Management Journal, 20*(3), 1-13.

Neogy, T. K. (2014). Evaluation of efficiency of accounting information systems: A study on mobile telecommunication companies in Bangladesh. *Global Disclosure of Economics and Business, 3*(1), 40-55.

Nguyen, T. N. L., Vu, T. K. A., & Bui, T. N. (2023). Impact of internal control on the quality of accounting information at enterprises listed on the stock market in Vietnam. *International Journal of Professional Business Review, 8*(5), 1-33.

Nunnally, J. C. (1978). *Psychometric Theory* (2nd ed.). New York: McGraw-Hill.

Seid, N. (2023). *Internal control system over cash: In the case of Commercial Bank of Ethiopia Sebeta Cluster Branch* [Doctoral dissertation, St. Mary's University, Ethiopia].

Sekaran, U., & Bougie, R. (2010). *Research methods for business: A skill building approach* (5th ed.). London: John Wiley & Sons.

Thimann, C. (2014). *How insurers differ from banks: A primer on systemic regulation* (Document No. 61218). London School of Economics.


https://doi.org/10.59222/ustjmhs.4.2.4

Thompson, G. (1994). Early double-entry bookkeeping and the rhetoric of accounting calculation. In A. G. Hopwood (Ed.), *Accounting as social and institutional practice* (pp. 40-66). Cambridge: Cambridge University Press

Transparency International (2023). *Corruption Perceptions Index.* https://www.transparency.org/en/cpi/2023

Widiasalwa, S., Asaari, M., & Zhafiraah, N. R. (2024). Do accounting information systems, internal control, IT utilization, and HR competence affect financial reports quality?. *Research of Accounting and Governance, 2*(1), 24-34.

Wu, P. F., Yuan, J. T., & Ren, H. R. (2012). The construction and performance evaluation of internal control under network accounting information system. *Applied Mechanics and Materials, 220*, 187-192.

**Arabic References in Roman Scripts:**

Al Taha, Safwan Qusay 'Abd al-Halim, wa Jum'ah, Taysir Muhammad (2016). Taqwim nizam al-raqabah al-dakhiliyyah 'ala wafq al-ma'lumat al-muhasabiyyah al-muzallalah. *Majallat al-'Ulum al-Iqtisadiyyah wa al-Idariyyah, 22*(93), 507-529.

Al-'Ashshmawi, Sharif 'Ali (2019). Tahsin fa'iliyyat nuzum al-raqabah al-dakhiliyyah fi al-bunuk al-Misriyyah fi daw' muqarrarat Bazil. *Al-Majallah al-'Ilmiyyah lil-Dirasat al-Tijariyyah wa al-Bi'iyyah, 10*(2/1), 33-83.

Al-Hamli, 'Adil 'Ali (2019). *Athar al-khasa'is al-naw'iyyah lil-ma'lumat al-muhasabiyyah fi taqyim nizam idarat al-makhatir: Dirasah maydaniyyah fi sharikat al-ta'min al-'amilah bi-al-Jumhuriyyah al-Yamaniyyah* [Risalah majister, Jami'at al-'Ulum wa al-Tiknulujiya, Sana'a, al-Yaman].

Al-Ittihad al-Yamani lil-Ta'min. (2024). *Ihsasiyyat suq al-ta'min fi al-Yaman.* https://yifye.org

Al-Ja'arat, Khalid Jamal. (2012). Wad' namudhaj muqtarah li-khasa'is al-ma'lumat al-maliyyah dhat al-jawdah al-'aliyah: Dirasah nazariyyah tahliliyyah. *Majallat Kulliyyat Baghdad lil-'Ulum al-Iqtisadiyyah al-Jami'ah*, (33), 187-219.

Al-Jabiri, Muhammad 'Ali Muhammad (2014). *Taqyim dawr al-mudaqqiq al-dakhili fi tahsin nizam al-raqabah al-dakhiliyyah li-nuzum al-ma'lumat al-muhasabiyyah fi sharikat al-ta'min al-'amilah fi al-Yaman* [Risalah majister, al-Akadimiyyah al-'Arabiyyah lil-'Ulum al-Maliyyah wa al-Masrifiyyah, Sana'a, al-Yaman].

Al-Juwayfil, Ahmad Salamah Sulayman (2011). *Dawr nuzum al-ma'lumat al-muhasabiyyah al-mahsubah fi tahqiq fa'iliyyat al-raqabah al-dakhiliyyah fi al-masarif al-Islamiyyah al-Urduniyyah* [Risalah majister, Jami'at al-Sharq al-Awsat, 'Amman, al-Urdun].

Al-Ma'adi, Wa'd Allah Ma'n, wa Jamil, Sinan Zuhayr (2022). Ta'thir al-'umulat al-raqamiyyah 'ala al-khasa'is al-naw'iyyah al-ma'lumat al-muhasabiyyah: Dirasah tahliliyyah li-ara' 'ayyinah min al-akadimiyyin fi al-'Iraq. *Al-Majallah al-'Arabiyyah lil-Nashr al-'Ilmi, 5*(50), 1361-1380.

Al-Mawla, Amirah Hamd Allah Fadl (2017). *Athar nuzum al-ma'lumat al-muhasabiyyah 'ala kafa'at al-raqabah al-dakhiliyyah fi al-masarif al-Sudaniyyah: Dirasat halat Bank Faysal al-Islami* [Risalah majister, Jami'at al-Nilayn, al-Sudan].

Al-Sahn, 'Abd al-Fattah Muhammad, Saraya, Muhammad al-Sayyid, wa Shahatah, al-Sayyid Shahatah (2007). *Al-Raqabah wa al-muraja'ah al-dakhiliyyah al-hadithah*. Al-Iskandariyyah, Misr: al-Dar al-Jami'iyyah lil-Nashr wa al-Tawzi'.

Al-Sahn, 'Abd al-Fattah Muhammad, wa Saraya, Muhammad al-Sayyid (2006). *Al-Raqabah wa al-muraja'ah al-dakhiliyyah: al-Mafahim wa al-usus al-'ilmiyyah*. Al-Iskandariyyah, Misr: al-Dar al-Jami'iyyah lil-Nashr wa al-Tawzi'.

Al-Sawafiri, Fathi Rizq, Muhammad, Samir Kamil, wa Mustafa, Mahmud Murad (2002). *Al-Ittijahat al-hadithah fi al-raqabah wa al-muraja'ah al-dakhiliyyah*. Al-Iskandariyyah, Misr: Dar al-Jami'ah al-Jadidah lil-Nashr.

Al-Sharidah, Nadiyah 'Abd al-Jabbar, wa al-Samarra'i, 'Ammar Isam (2021). Dawr istikhdam taqniyyat al-anzimah al-muhasabiyyah al-mu'tamitah fi ta'ziz kafa'at nizam al-raqabah al-dakhiliyyah wa fa'iliyyatih: Dirasah tahliliyyah li-'ayyinah min al-muwazzafin al-'amilin fi aqsam al-muhasabah wa al-tadqiq fi al-jami'at al-Bahrayniyyah. *Majallat Dirasat Muhasabiyyah wa Maliyyah, 16*(Adad khas), 120-156.

Al-'Ulimat, 'Abd Allah, Rashid (2020). *Athar al-khasa'is al-naw'iyyah lil-ma'lumat al-muhasabiyyah 'ala fa'iliyyat nizam al-raqabah al-dakhiliyyah min wijhat nazar mudaqqiqi Diwan al-Muhasabah fi al-jami'at al-hukumiyyah al-Urduniyyah* [Risalah majister, Jami'at Al al-Bayt, al-Urdun].

Al-Wardat, Khalaf 'Abd Allah (2006). *Al-Tadqiq al-dakhili bayna al-nazariyyah wa al-tadqiq*. 'Amman, al-Urdun: al-Warraq lil-Nashr wa al-Tawzi'.

Dahduh, Husayn, wa al-Qadi, Husayn (2009). *Muraja'at al-hisabat al-mutaqaddimah al-itar al-nazari wa al-ijra'at al-'amaliyyah*. 'Amman, al-Urdun: Dar al-Thaqafah.

Hasban, 'Ata Allah Ahmad Suwaylim (2009). *Al-Tadqiq wa al-raqabah al-dakhiliyyah fi bi'at nuzum al-ma'lumat al-muhasabiyyah*. 'Amman, al-Urdun: Dar al-Rayah lil-Nashr wa al-Tawzi'.

Hawwam, Jum'ah, wa Salami, Munir (2019). Al-Itar al-mafahimi lil-nizam al-muhasabi al-mali bayna al-nazariyyah wa al-qawa'id al-tashri'iyyah. *Majallat Ramah lil-Buhuth wa al-Dirasat*, (32), 209-236.


https://doi.org/10.59222/ustjmhs.4.2.4

Humaydat, Jum'ah Falah (2019). *Khabir al-ma'ayir al-dawliyyah li-i'dad al-taqarir al-maliyyah IFRS EXPERT*. 'Amman, al-Urdun: al-Mujamma' al-Duwali al-'Arabi lil-Muhasibin al-Qanuniyyin.

Humaydi, Zaynab 'Abbas (2020). Dawr al-mi'yar al-duwali raqm (17) fi al-muhasabah 'an sharikat al-ta'min: Dirasah tatbiqiyyah fi Sharikat al-Ta'min al-Wataniyyah. *Majallat al-Idarah wa al-Iqtisad*, (126), 227-248.

Ibrahim, Sadiq Muhammad (2023). T*a'thir muqawwimat 'uqud al-ta'min fi tatbiq mi'yar al-iblagh al-mali al-duwali raqm 17 (al-qiyas wa al-i'tiraf): Dirasah maydaniyyah 'ala sharikat al-ta'min fi al-Jumhuriyyah al-Yamaniyyah* [Risalah majister, Jami'at al-'Ulum wa al-Tiknulujiya, Sana'a, al-Yaman].

Jami'at al-Bunuk al-Yamaniyyah. (2024, 12 Aghostus). Na'ib ra'is al-Ittihad al-Yamani lil-Ta'min.. Mudir 'am al-Sharikah al-Islamiyyah al-Yamaniyyah lil-Ta'min al-Ustadh Hafiz al-Baqiri: Qita' al-ta'min fi al-Yaman yuwajih al-'adid min al-su'ubat wa al-mu'awwiqat. *Majallat al-Masarif*, (34). https://shorturl.at/7pLDP

Khabbah, 'Abd al-Ilah Ahmad Ahmad (2020). *Athar tatbiq ma'ayir sifaat al-tadqiq al-dakhili fi fa'iliyyat nizam al-raqabah al-dakhiliyyah: Dirasah maydaniyyah fi al-bunuk al-'amilah fi al-Jumhuriyyah al-Yamaniyyah* [Risalah majister, Jami'at al-'Ulum wa al-Tiknulujiya, Sana'a, al-Yaman].

Majlis Ma'ayir al-Muhasabah al-Duwaliyyah. (2016). *Al-Ma'ayir al-dawliyyah li-i'dad al-taqarir al-maliyyah*. Majlis Ma'ayir al-Muhasabah al-Duwaliyyah.

Munazzamat al-Shafafiyyah al-Duwaliyyah. (2022). *Mu'assar mudrakat al-fasad*. https://www.transparency.org/en/cpi/2022/index/yem

Ramli, Fayyad Hamzah (2011). *Nuzum al-ma'lumat al-muhasabiyyah al-mahsubah - madkhal mu'asir li-agharid tarshid al-qararat al-idariyyah*. al-Khurtum: Sharikat Matabi' al-Sudan lil-'Umlah.

Salamah, Yasir (2017). *Isdar muhasabi tafa'uli, marhaban IFRS17.* https://www.ktab3ndna.com/2019/08/ifrs17.html

Tumas, Wilim, wa Hanki, Imrson (2009). *Al-Muraja'ah bayna al-nazariyyah wa al-tatbiq*. Ta'rib Ahmad Hamid wa Kamal al-Din Sa'id. Jiddah, al-Sa'udiyyah: Dar al-Mirrikh lil-Nashr.